دولة فلسطين المستقلة هو الذي انتصر، وهذا ما أصرّت عليه الجبهة الديمقراطية...

(...)

الآن تتواصل الاعترافات بدولة فلسطين المستقلة، ويترسخ، يومياً، في ضمير وعقل شعبنا، ان لا حل أقل من دولة فلسطين المستقلة، وتتعمق الالتزامات العربية والعالمية بجبهة واسعة تجاه الدولة الفلسطينية الفتية. واصبح مطروحاً على جدول اعمالها تطوير الانتفاضة ومجموع نضالات شعبنا وتطوير مساندة كل الدول الشقيقة والصديقة وتوسيع الاعتراف العالمي، وصولاً الى دخول الامم المتحدة على قاعدة مناشدة هذه الجبهة الواسعة، العربية والدولية، مساندة دولة فلسطين الفتية لطرد الاحتلال من على ارضها الوطنية وتمكينها من بناء مؤسسات الاستقلال على ارضنا المحتلة، وعاصمتها القدس الشرقية. تماماً كما وقع مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفيتنام قبل التحرير، وكما وقع مع حكومات المنفى لدول فرنسا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا المحتلة من قبل النازية، [في] اثناء الحرب العالمية الثانية؛ فارض دولتنا محتلة، وعلى العالم ان يتقدم باسهاماته لمساعدتنا في ارغام الاحتلال الاسرائيلي على الرحيل عن جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام ١٩٦٧، وتمكين دولتنا من بناء مؤسساتها على الارض، عملاً بقوة قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

بهذه الخطوة المجيدة قدمنا الدعم المباشر للانتفاضة وتطورها؛ ولهذا التهب وقود الانتفاضة اعراساً للدولة الفتية وشددنا الحبل الغليظ على عنق دعاة الارتداد لما هو أقل من الدولة المستقلة لشعبنا وخطط واشنطن وتل ـ ابيب باتجاه خطة شولتس و«الخيار الاردني» والارتداد للوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وبالوقت نفسه، فان اعلان الدولة الفتية هو الاسهام الكبير في شل... ضغوط واشنطن دولياً باتجاه العودة للحلول الثنائية والجزئية...

الآن دولة فلسطين الفتية اصبحت حقيقة من حقائق الشرق الاوسط. لم تعد شعاراً ولا مشروعاً على الورق، وعليها مسؤوليات مواصلة النضال لطرد الاحتلال من [على] اراضيها الوطنية وبمساندة عربية ودولية اكثر فاعلية ممّا كان قبل اعلان دولتنا الفتية. والآن لا تستطيع واشنطن ان تتجاهل هذه الحقيقة الجديدة في الشرق الاوسط، كما لا تستطيع تل ـ ابيب ان تفرض مشروع «الحكم الذاتي» او خيار الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك.

فقد اعترفت جميع الدول العربية بالدولة الفتية، بما في ذلك مصر، دليلاً على فك الارتباط بتعهدات «الحكم الذاتي» التي نصّت عليها اتفاقيات كامب ديفيد. وتحت دوران عجلة الاعترافات العربية والدولية بدولتنا الفتية ذهبت ادراج الرياح الانذارات الاسرائيلية الضاغطة على القاهرة حتى تنضبط لاتفاقيات كامب ديفيد وتدير ظهرها للحقيقة الجديدة في الشرق الاوسط.

الآن، دولة فلسطين الفتية تتقدم؛ وعلى منظمة التحرير ان تستكمل تحديد مجلسنا الوطني وفق الاسس السياسية والتنظيمية، بتشكيل الحكومة المؤقتة لهذه الدولة، وبالتسريع لاعلان هذه الحكومة حتى تأخذ مهمتها اليومية في العلاقات السياسية والدبلوماسية، الاقليمية والدولية، دفاعاً عن الدولة الفتية، وتكريسها الى الابد على خارطة الشرق الاوسط.

● **حددتم، في بيان اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، ضرورة تشكيل الحكومة المؤقتة من الفصائل والشخصيات الوطنية، وان يتم بحث [في] تشكيلها وبرنامجها في المجلس. القرار الصادر عن المجلس يشير الى اتفاق عام حول اسس تشكيل الحكومة. ما هي الامور التي تمّ الاتفاق عليها، بدقة، على هذا الصعيد ؟**

○ بمقارنة دقيقة بين بيان اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية الذي نشرته «الحرية» وتناولته الاذاعات والصحافة العربية والعالمية حول الاسس السياسية والتنظيمية لتشكيل الحكومة وبين قرار المجلس الوطني، نجد التطابق الشامل تقريباً. وهذا مكسب كبير لاصرار الانتفاضة، واصرار جبهتنا، على الربط بين اعلان دولة فلسطين وتشكيل جهازها التنفيذي، اي الحكومة المؤقتة، على أسس وطنية جبهوية تجسد الائتلاف الطبقي السياسي العريض، الذي تتشكل منه منظمة التحرير. ومن المريح، والمفرح، ان قرار المجلس تمّ اتخاذه بالاجماع، لأن الجميع تلمّس ان الدولة الفتية تتطلب، بالضرورة، حكومتها المؤقتة، لمتابعة كل قضاياها السياسية والدبلوماسية ومتابعة الدفاع عن انتفاضة شعبنا وتطويرها، وعن المصالح الاجتماعية والسياسية والانسانية للتجمعات الفلسطينية في بلدان الشتات، وعلى قاعدة الاتفاقات والحلول لمشكلات تجمعات شعبنا في الشتات بين